

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إلا سَبَدِيًّا مؤخرًا) (مردودٌ لأن المرادَ بالمعمول ما عملهُما فيه لحقَّ الشَّبهَ وإنما عملهُما في الطرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك .

فصل .

: لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضميرٍ مستتر في الصفة والخفضُ بالإضافة والنصبُ على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً وعلى التمييز إن كان نكرةً والصفة مع كلِّ من الثلاثة : إما نكرة أو معرفة وكلُّ من هذه الستة للمعمول معه ستُّ حالاتٍ لأنه إما بـأَلْ ك ((الوَجْهَ)) أو مضاف لما فيه أَلْ ك وَجْهَ الأبِ أو مضاف للضمير ك وَجْهَهِ أو مضاف لمضاف للضمير ك ((وَجْهَ أَبِيهِ)) أو مجرد ك ((وَجْهَ)) أو مضاف إلى المجرد ك ((وَجْهَ أَبِي)) فالصور ستُّ وثلاثون والممتنع منها أربعةٌ وهي : أن تكون الصفة بـأَلْ والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها وهو مخفوض ك ((الـحَسَنَ وَجْهَهِ)) أو ((وَجْهَ أَبِيهِ)) أو ((وَجْهَ)) ((وَجْهَ أَبِي))